



10  
SIA



تقرير المباحث في أحكام الإرث  
الوارث للشيخ العالم أبي عبد الرحمن محمد  
بن عبد الله بن أحمد باسودان  
، غفر الله له ونفعنا به

آمين

م

طبع بالمطبعة الفيضية  
الكائنة بجيد راباد الدكن المحمية  
عام ١٣٢٨ هجرية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الباقي وما سواه فان . والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث بدين الحق الى الانس والمجان وعلى اله واصحابه واولاده  
وتايعيهم باحسان . وبعد . فهذه فوائده في علم الفرائض  
قيدها وهي نافعة لمريدها وبالله التوفيق -

باب .. علم الفرائض هو فقه المواريث وعلم الحساب الموصل  
الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة . والتركة ما خلف للميت  
من مال او حق . ويتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة  
اولها . المحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والجناية والرهن  
وثانيها . مؤن التجهيز بالمعروف . وثالثها . الديون المرسلة  
في الذمة . رابعها . الوصايا بالثلث فمادونه لاجنبي . خامسها  
الارث وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم اخرين  
واصطلاحاً حق قابل للتجزي يثبت لمستحق بعد موت من  
له ذلك لقربة بينها ونحوها . وللارث اركان وشروط  
واسباب وموانع . فاركانه ثلاثة وارث وموروث وحق  
موروث . وشروطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقيق

موت المورث والعلم بجهة الارث. واسماء ثلاثة وهي كاخ  
 وولاء ونسب. قال كاخ عقد الزوجة الصحيح وان لم يحصل  
 وطء ولا خلوة. والولاء عضوية سببها نعمة المعتق على رقيقه  
 والنسب هو القرابة وهي الابوة والبنوة والادلاء باحدهما  
 وموانعه ثلاثة. قتل ورق واختلاف دين فلا يرث القاتل  
 من مقتوله ولو بحق. والقاتل من له دخل في القتل ولو بوجه  
 والبرق عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر. ولا يرث المسلم  
 الكافر ولا عكس. والوارثون من الرجال اي الذكور  
 بطريقة البسط خمسة عشر. الابن. وابن الابن وان سفل  
 والاب. والمجد وان علا. والاخ الشقيق. والاخ للاب. والاخ  
 للام. وابن الاخ انشقيق. وابن الاخ للاب. والعم الشقيق  
 والعم للاب. وابن العم الشقيق. وابن العم للاب. والزوج  
 والمعتق. والوارثات من النساء بطريقة البسط عشر  
 البنت. وبنت الابن وان سفل. والام. والمجدة. من جهة  
 الام. والمجدة من جهة الاب. والاخت الشقيقة. والاخت  
 للاب. والاخت للام. والزوجة. والمعتقة. ولو فقدواي  
 الورثة كلهم فاصل المذهب انه لا يرث ذوو الارحام  
 ولا يرث علي ذوي الفروض. بل المال كله لبيت المال وان  
 لم ينتظم بان جاز متوليه او لم يكن اهل والمختار المفتق به عند  
 المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم امر بيت

المال القول بالرد على اهل الفروض غير الزوجين ما فضل  
من فروضهم بنسبة فروضهم . وسياقي الكلام عليهم فيما  
بعد . فان لم يكونوا اي د ووالفروض صرف الى د ووالارحام  
وسياقي الكلام عليهم ايضا .

بَابُ . الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة . النصف  
ونصفه . ونصف نصفه . والثلاثان . ونصفها . ونصف  
نصفها . واخصر عبارة ان تقول الربع والثالث وضعف كل  
ونصفه . والفرض نصيب مقدار شرع الوارث خاص لا يزيد  
الا بالرد ولا ينقص الا بالعل . فالنصف فرض خمسة . الزوج  
وبنت الصلب . وبنت الابن . والاخت الشقيقة . والاخت  
للأب . فالزوج يستحقه بشرط عدي وهوان لا يكون  
للزوجة فرع وارث . وبنت الصلب تستحقه بشرطين . وهما  
ان لا يكون لهما معصب ولا مماثل . وبنت الابن تستحقه بثلاثة  
شروط . وهي ان لا يكون ولد صلب ولا معصب ولا مماثل  
والاخت الشقيقة تستحقه باربعة شروط . ان لا يكون ولد  
صلب ولا ولد ابن ولا معصب ولا مماثل . والاخت للأب تستحقه  
بخمسة شروط . ان لا يكون ولد صلب ولا ولد ابن ولا احد  
من الاشقاء ولا معصب ولا مماثل . والربع فرض اثنين الزوج  
والزوجة فالزوج يستحقه بشرط وجودي وهوان يكون  
للزوجة فرع وارث . والربع للزوجة او الزوجات اذا لم يكن

للزوج فرع وارث . والثمن فرض الزوجة والزوجات بشرط  
 ان يكون للزوج فرع وارث . والثلاثان فرض اربعة بناتي  
 صلب فاكتر . وبناتي ابن فاكتر . واختين شقيقتين فاكتر  
 واختين لاب فاكتر . فبنات الصلب يستحقانه بشرط ان لا  
 يكون لهما معصب . وبنات الابن يستحقانه بشرط ان عدم  
 اولاد الصلب وان لا يكون لهما معصب . والشقيقتان <sup>له</sup> يستحقان  
 بثلاثة شروط ان لا يكون ولد صلب . ولا ولد ابن . ولا معصب  
 والاختان للاب فصاعدا اربعة شروط . ان لا يكون ولد  
 صلب . ولا ولد ابن . ولا احد من الاشقاء . ولا معصب . والثلاث  
 فرض اثنتين . الام والاخت للام . فالام تستحقه بشرط <sup>مبين</sup> ان عدم  
 وهما ان لا يكون للميت فرع وارث . ولا اثنتان فاكتر من الاخوة  
 والاخوات . وفرض الاثنتين فاكتر من الاخوة والاخوات للام  
 بشرط ان لا يحجبوا . والسدس فرض سبعة . الأب . والمجد  
 والام . والمجدة . وبنات الابن مع بنت الصلب . والاخت للاب  
 مع الشقيقة والاخ للام . فالاب والمجد يستحقان السدس  
 اذا كان للميت فرع وارث . والام تستحقه اذا كان للميت  
 فرع وارث او عدد من الاخوة او الاخوات والمجدة تستحقه  
 اذا لم تحجب . وبنات الابن فاكتر تستحقه مع وجود بنت الصلب  
 والاخت للاب فاكتر تستحقه مع وجود الشقيقة تكمل  
 الثلثين . والاخ للام يستحقه اذا لم يحجب -



باب في العصة. العصة ثلاثة اقسام عاصب بنفسه  
وعاصب بغيره. وعاصب مع غيره. فالعاصب بنفسه جميع الذكور  
الا الزوج والاخ للام. والعاصب بغيره البنات مع البنين  
والاخوات بالاخوة والعاصب مع غيره الاخوات مع البنات  
وجهاً العصبية يسبع البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة  
ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة ثم الولاء فالجهة  
المقدمة تجب من بعدها فاذا استوت قدم الاقوى والى  
ذلك اشار المجعري رحمه الله بقوله فبالجهة التقديم ثم  
بقربه وبعدها التقديم بالقوة اجعل والعصة من ليس له  
نصيب مقدر من التجمع على تواريخهم حالة تعصيبهم والحكم  
في ارث العاصب انه ياخذ جميع المال اذا لم يكن صاحب فرض  
والا فياخذ ما فضل بعد اصحاب الفروض ويسقط اذا استغرقت  
الفروض التركة الا في المسئلة المشتركة وهي زوج وام واخوة  
لام واخ شقيق للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة للام  
الثلث فيشاركونهم الاخ الشقيق اما اذا كان لاب فيسقط  
باب في الحجب وهو لغة المنع وشرعاً منع من قام به سبب  
الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه وهو قسمان  
حجب حرمان وحجب نقصان والمراد هذا الاول فالاب والابن  
والزوج لا يحجبهم احد وابن الابن يحجب الابن وابن ابن  
اقرب منه والجد يحجب الاب او جد اقرب منه والاخ الشقيق

يحببه ثلاثة الاب والابن وابن الابن. والاخ للاب يحببه اربعة  
وهم من قبله والاخ للام يحببه ستة الاب والمجد والابن  
والبنت وابن الابن وبنت الابن وابن الاخ الشقيق يحببه  
ستة الاب والمجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب  
وابن الاخ للاب يحببه سبعة هؤلاء الستة وابن الاخ الشقيق  
والعم الشقيق يحببه ثمانية وهم من قبله والعم للاب يحببه  
تسعة وهم من قبله. وابن العم الشقيق يحببه عشرة وهم من  
قبله وابن العم للاب يحببه احد عشر وهم من قبله. والمعتق  
يحببه عصابة النسب والام والبنت والزوجه لا يحببن  
وبنت الابن تحبها الابن او بنتان اذ الم تعصب والمجد للام  
تحبها الام والمجد للاب يحبها الاب والام والمجد القرني  
من كل جهة تحب البعدى منها والقرني من جهة الام تحب البعدى  
من جهة الاب ولا عكس والاخت من اي الجهات كانت كالأخ  
والشقيقة والاخت للاب لا تحبها فروض مستغرقة بل لها  
فرضها والاخوات المخلص للاب تحبهن شقيقة مع بنتا و  
بنت ابن واختان شقيقتان والمعتقة كالمعتق يحبها عصابة  
النسب **باب** في الجدة والاخوة اذ اجتمع جد واخوة واخوات  
لا يوين اولاب فان لم يكن معهم ذ وفرض فله حالان المقاسمة  
او ثلث جميع المال والمقاسمة خير له في خمس صور وهي جد  
وأخت جد وأخ جد وأختان جد وأخ وأخت جد وثلاث

اخوات وتستوي المقاسمة وثلاث المال في ثلاث صور وهي جد  
 واخوان جد واخ واختان جد واربع اخوات وان كان معهم  
 د وفرض فله ثلاث حالات في اخذ الاكثر من سدس جميع  
 المال او ثلث الباقي او المقاسمة فالسدس خير له في زوجية  
 وبنتين وجد واخ وثلث الباقي خير له في جدة وجد وخمسة  
 اخوة والمقاسمة خير له في جدة وجد واخ وقد لا يبين شئ  
 بعد الفروض كبنتين وزوج وام وجد فيفرض للجد  
 السدس وتعال وقد يبقى سدس كبنيتين وزوج وجد  
 فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنيتين وام وجد فيفرض  
 به الجد وتسقط الاخوة ولو كان مع الجد اخوة اشقاء  
 واخوة لاب فالحكم في الجد ما سبق وبعد الاشقاء عليه الاخوة  
 لاب في القسمة وذلك ان حقه فان كان في الاشقاء ذكر  
 فالباقي لهم وتسقط الاخوة للاب كما في جد واخ تسقيق واخ  
 لاب وان لم يكن فيهم ذكر فتأخذ الشقيقة الى النصف والباقي  
 للاخوة للاب كما في عشرية زيد وهي جد وستبقة واخ لاب  
 هي من خمسة وتصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة النصف  
 خمسة يفضل واحد للاخ من الاب وستبقة عشرية زيد  
 وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي من خمسة وتصح  
 عشرين وتاخذ الشقيقتان فصاعدا الى الثلثين كجد  
 وشقيقتين واج لاب هو من ستة ولا شيء للاب ولا لابن

عن الثلثين شيء والمجد مع الأخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا  
في الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت لا بوين اولاب  
فلتر وج النصف وللام الثلث وللمجد السدس وللاخت النصف  
فتعول المسئلة بنصيبها من ستة الى تسعة وتصح من سبعة  
وعشرين للزوج تسعة وللام ستة وللمجد والاخت اثنا عشر  
له الثلثان ثمانية ولها الثلث اربعة -

**باب** في الارث بالولاء من لا عصبه له بنسب وله معتق  
فله ماله او الفاضل بعد الفروض سواء كان المعتق رجلا  
او امرأة فان لم يوجد فالمال لعصبته المتعصبين بانفسهم  
وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب الا ان اخا للمعتق وابنه  
يقدمان على حمده فان لم يكن له عصبه فلمعتق المعتق  
عصبته كذلك ولا ترث امرأة بولاء الامعتقها او منقيا اليه بنسب اولاد  
**باب** في الحساب واصول المسائل اذا كانت الورثة عصابات  
قسم المال بينهم بالسوية سواء تحضوا ذكورا او تحضوا اناثا  
كثلاث نسوة اعتقن قنا بالسوية وان اجتمع الصنفان  
من النسب قدر كل ذكر كانشين وعد درؤس المقسوم عليهم  
اصل المسئلة كابن وبنت هي من ثلاثة وان كان في الورثة صاحب  
فرض او اكثر مقاتلين فالمسئلة من مخرج ذلك الكسر وهو  
اقل عدد يصح منه كبنت وعم هي من اثنين فاصول المسائل  
سبعة الاثنان مخرج النصف والثلاثة مخرج الثلث والثلثين

والاربعة مخرج الربع والستة مخرج السدس والثمانية مخرج  
 الثمن والاثنى عشر مخرج السدس والربع او الثلث والربع واربع  
 وعشرون مخرج الثمن والسدس ويزاد المتأخرون أصليين  
 الآخرين في مسايل الجد والاخوة وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون  
 والذي يعول من الاصول ثلاثة الستة تعول الى سبعة كزوج  
 واختين لغيرهم والوطئ لثلاثة كهم وام والتمسعة كهم واخ لام  
 والتمسعة كهم واخ اخ لام والاثنا عشر تعول الى ثلاثة عشر  
 كزوجة وام واختين لغيرهم والتمسعة عشر كهم واخ لام والى  
 سبعة عشر كهم واخ اخ لام والاربعة والعشرون تعول الى  
 سبعة وعشرين كبنيتين وابوين وزوجة -

باب في التماثل والتداخل والتوافق والتباين فاما التماثل  
 فانه يكون عدد احد المتماثلين مثل عدد الاخر فيكتفي باحدهما  
 والتداخل بان يفنى الاكثر بالاقل مرتين فاكثر بثلاثة مع ستة  
 او تسعة فيكتفي بالاكثر والتوافق بان يزيد اكثر من واحد اذا  
 حط من الاكثر بقدر الاقل ثم يفنى بخط اخر كاربعة وستة لان  
 الاربعة لا تقضى الستة بل يبقى منها اثنان فاذا احطت الاربعة  
 بالاثنتين افنتها والتباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه  
 بالاقل وهذه النسب الاربع تاتي في مخرج الفروض وهي  
 تاصيل المسايل وفي تصحيحها فالتماثل في التاصيل ان يكون  
 في فرضين تماثل المخرج كنصف ونصف في مسألة زواج وشقيقة

فهي من اثنين وكذا لك ثلث وثلثان كشقيقتين واختين كأم  
والجد اخل اذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج ومخرج  
أكبرها مثل اقلها مرتين او أكثر كسدس وثلث في مسألة أم  
واخ كأم وعم فأصل المسألة أكبرهما وهو الستة والتوافق ان  
يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كسدس وثلث في مسألة أم  
وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف لان الستة نصفها ثلاثة  
فتضرب في الثمانية فيكون اصل المسألة اربعة وعشرون ومثلها  
ربع وسدس كزوجة وجدة وعم فأصلها اثني عشر للتوافق  
ايضا والتباين ان لا يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كثلث  
وربع في مسألة بن وزوجة وأم وعم فأصلها من اثني عشر  
بضرب احد المخرجين في الآخر كثلاثة في اربعة وعكسه  
باب في تصحيح المسائل اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت  
سها مها على الورثة بلا كسر كزوج وثلاثة بنين فذاك واضح  
غنى عن العمل وان اكسرت السهام على صنف قوبلت سهام  
بعده فاما ان يتباينا او يتوافقا فان يباين السهام والرؤس  
ضرب عددها في اصل المسألة بعولها ان عالت ومنه تصح كزوجة  
واخوين لها ثلاثة اضرب اثنين عددها في اصل المسألة  
تبلغ ثمانية ومنها تصح كزوج وخمس اخوات لهن اربعة لا  
تصح تضرب عدد هن خمسة في سبعة تبلغ خمسة وثلاثين  
ومنها تصح وان توافقا تضرب وفق عدد الصنف في المسألة

يعولها ان عالت فما بلغ صحت منه كام واربعة اعام لهما سهما  
يوافقان عدد دم بالنصف فتضرب اثنين في ثلاثة تبلغ ستة  
ومنها تصح وكروج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر وتعو  
الخمس عشرة للبنات ثمانية توافق عدد دهن بالنصف فتضرب  
نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة واربعين ومنها تصح  
واذا كان الانكسار على صنفين او ثلاثة او اربعة ولا يزيد  
على ذلك فتتظر بنظرين الاول ان تتظر بين كل فريق وسهامه  
بالتوافق والتباين فتتحقق الوفاق في الموافقة وتتحقق الكل في  
المباينة ثم تتظر بين المحفوظين او المحفوظات بالنسب الاربع  
وهي القاتل والتداخل والتوافق والتباين فان تماثل عدد  
الرؤس ضرب احدهما في اصل المسالة يعولها ان عالت وان  
تداخل ضرب اكثرهما في اصل المسالة يعولها ان كان عول  
وان توافقا ضرب وفق احدهما في الاخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
وان تباينا ضرب احدهما في جميع الاخر ثم الحاصل في اصل المسالة  
فما بلغ صحت منه ويسمى المضروب في المسالة جزء السهم ولذلك  
امثلة ذكروها. قال العلامة سبط المارديني في ذكر  
الانكسار على فريقين فالمحفوظان المقاتلان كام وخمس اخوة  
لام وخمس اعام او خمسة عشر عما وكام وعشرة اخوة لام  
وخمس عشرة عشر عما جزء سهمها خمسة في الصور الثلاثة وتصح  
ثلاثين والمتناسبان اي المتد اخلان كام واربعة اخوة

لأم واربعة اعمام او اثني عشر عماجز وسهم كل منها اربعة  
 ويصمان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة اعمام  
 وعشرة اعمام او ثلاثين عما وكام وثلاثين اخلام وعشرة اعمام  
 او ثلاثين عماجز وسهم كل صورة منها ثلاثون وتصح مائة  
 وثمانين والمتباينات كام وثلاثة اخوة لأم وعمين اوسنة  
 اعمام وكام وستة اخوة لأم وعمين اوسنة اعمام جزء سهم  
 كل منها ستة فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسالة على  
 الورثة بان تضرب جزء سهم المسالة في نصيب كل فريق من  
 اصل المسالة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق  
 يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح وان وقع الانكسار  
 على ثلاث فرق او على اربع فرق فانظر بين كل فريق وسهامه  
 واحفظ عدد رؤس كل الفريق المبين ووفق رؤس الفريق  
 الموافق ثم انظر بين المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فاحدها  
 جزء السهم وان كانت متداخلة فاكثرها جزء السهم وان  
 كانت متباينة فاضرب بعضها في بعض والحاصل جزء  
 السهم وان كانت كلها متوافقة او مختلفة فانظر في  
 محفوظين منها وحد احد هما ان تماثلا او اكبرها انتاسبا  
 والحاصل من ضرب احد هما في وفق الاخر ان توافقا وفي  
 جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما اخذته وبين محفوظ ثالث  
 وحد احد هما ان تماثلا او اكبرها ان تداخلا والحاصل من



ضرب احدهما في وفق الاخر توافقا او في كـ على ما سبق  
فالماخوذ ثانياً هو جزء سهم المسألة ان كانت المحفوظات  
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته ثانياً وبين  
المحفوظ الرابع وخذ احدهما او اكثرهما او مضروب احدهما  
في وفق الاخر او في كـ فهو جزء سهم المسألة فاضربه في  
اصل المسألة كما تقدم فلو خلف خمس جدات وخمس اخوات  
لام وخمس اعمام فجزء سهمها خمسة للمماثل وتصح من ثلاثين  
وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشر بن عم  
فجزء سهمها عشرين للتد اخل وتصح مائة وعشرين او  
خلف عشر جدات وخمس عشر اخا لام وخمس وعشرين  
عمما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس  
وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام  
وخمس اعمام او جدتين وستة اخوة لام وخمس عشر عم  
فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات  
وتصح من مائة وثمانين ولو خلف اربع زوجات وثمان  
جدات وستة عشر اخا لام واربعة اعمام فاصلها اثني عشر  
ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة  
لتماثل المحفوظات وتصح من ثمانية واربعين ولو خلف  
زوجتين وست جدات وعشرة اخوة وسبعة اعمام لكان  
جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من

الفين وخمسمائة وعشرين ولو خلف اربع زوجات وخمس  
 جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون  
 وتقول المسبعة وعشرين وجزء سهمها مائة واربعون  
 وتصح من ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين -  
باب في المناسجات . اذا مات شخص عن ورثة ثم مات  
 احد هم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقيين وكان  
 ارثهم منه كارتهم من الاول جعل الثاني كان لم يكن كاخوة  
 واخوات لغير ام او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين  
 فان لم ينحصر ارثه في الباقيين او انحصر ارثه فيهم واختلف  
 قدر الاستحقاق من الاول والثاني فصحح مسألة الاول ولجعل  
 للثاني مسألة ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول  
 على مسالته فذاك واضح كزوج وابوين مات الزوج عن ابن  
 وبنت مسألة الاول من ستة ومسألة الثاني ثلاثة ونصيبه  
 من الاول منقسم على مسالته وكزوج واختين لاب ماتت  
 احدهما عن الاخرى وبنت فالاولى بعولها من سبعة والثانية  
 من اثنين ونصيب الميثة اثنان تنقسم على مسالته واما اذا  
 لم ينقسم نصيب الميت الثاني على مسالته فاما ان يكون بينهما  
 موافقة او مباينة فان كانت موافقة ضرب وفق مسالته  
 في مسألة الاول كزوج وابوين مات الزوج عن ستة بنين  
 فمسالته توافق سهامه من الاولى بالثلث فوفق الستة اثنان

تضرب في مسألة الاول ستة فتصح المسالتان من اثني عشر  
وان كانت مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة الاولى كزوج  
وابوين مات الزوج عن زوجة وثلاثة اعمام تباين نصيبه  
فتضرب المسألة الثانية في المسألة الاولى ثم من له شيء من الاول  
اخذ منه مضر وباقيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
المباينة ووفقها في الموافقة ومن له شيء من الثانية اخذ منه  
مضر وباقي نصيب الثاني من الاول ان تباينا او في فقره ان كان  
بين المسألة ونصيبه توافق كزوجة وثلاثة بنين وبنت  
ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الاول  
فالمسئلة الاولى من ثمانية والمسئلة الثانية من ثمانية عشر  
ونصيب الميته من الاول سهم يباين مسالتها فتضرب الثانية  
في الاولى تبلغ مائة واربعة واربعين وبما صحته منه يصير  
كمسئلة اولى فاذا مات ثالث عمل في مسالته ما عمل في مسألة الثاني  
باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والتمهل فوالخنثى  
ادعي له آلة اسرجل والمراد له ثقبه لا تشبه واحدة منهما والخنثى  
ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا ن زوجا  
ولا ن زوجة وهو منحصر في أربع جهات البنوة والافق والعمومة  
والولاء والحكم في ارثه ان لم يختلف بن كورة وانوثة كولد الامر  
والمعتق فواضح وان اختلف فيعمل باليقين في حقه وحق غيره  
ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين كابن خنثى مع ابن واضح

فالأقل نصيب الأنتى للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكراً فيعطي  
 الخنثى الثلث والواضح النصف ويوقف السدس . فائدة  
 قال الشنشوري للخنثى خمسة احوال احدها يرث بتقدير الذكورة  
 والأنوثة على السواء كابوين وبنت وولد ابن خنثى ثانياً  
 بتقدير الذكورة أكثر كبنت وولد ابن خنثى ثالثاً عكسه كزوج  
 وام وولد اب خنثى رابعاً يرث بتقدير الذكورة فقط كولد  
 اخ خنثى خامساً عكسه كزوج وشقيقه وولد اب خنثى والله  
 اعلم انتهى والحساب في المسألة ان تصحح مسألة بتقدير ذكورة  
 فقط ومسألة بتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسالتين بالنسب  
 الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالتين بالتقديرين  
 ثم انظر اقل النصيبين لكل منهما فافهمه ويوقف المشكوك فيه  
 الى البيان او الصلح واما حكم المفقود اذا كان من جملة الورثة سواء  
 كان ذكراً وانثى فمن يرث بكل تقدير واتحد ارثه يعطاه ومن  
 يختلف ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث في احد التقديرين اي  
 تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئاً ويوقف المال الباقي  
 حتى يظهر الحال بموته او حياته او يحكم القاضي بموته اجتهاداً  
 وكيفية حساب المفقود ان تعمل لكل من حالتيه مسألة اي  
 مسألة للحياة ومسألة للموت وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من  
 المسالتين فما بلغ فانه تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الاقل  
 فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه واذا كان الموقوف

بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه جاز الاصطلاح عليه بينهم  
 مسألة زوج حاضر واختان لاب حاضر ثان، واخ لاب مفقود  
 فبتقدير موت الاخ تكون المسألة من سبعة بالعول وبينهم  
 حياتهم اصلها من اثنين وتصح من ثمانية والمسالتان متباينتان  
 ومسطحها ستة وخمسون فالاضر في حق الزوج سبعة والاخ  
 اربعة وعشرون ثلاثة في ثمانية والاضر في حق الاختين حياتهم  
 فلكل واحدة منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة فمجموع ما  
 اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين  
 والاخ المفقود فان ظهر ميتا في الزوج من جميع الموقوفات  
 للاختين وان ظهر حيا في الزوج من اربعة والاخ اربعة  
 عشر هذه احكامه اذا كان وارثا فان كان مورثا فثلاثة  
 ان يوقف ماله الى ثبوت موته بينة او يحكم له الاضيء وبه  
 اجتهدا عند مضي مدة لا يعين مثلها اليها. وان كان  
 اذا كان يرث او تجب ولو ببعض التقدير في  
 الموجب ون بالاضر من وجوده وعدمه وذلك في  
 وان ثبت وانقراده وتعددده ويوقف المستحق  
 للعمل كله حيا حياة مستقرة او جيتا او لا يرث  
 ببعض التقادير لا يعطى شيئا به من الموقوفات  
 ومن يختلف نصيبه وهو مقدرا على المورث او لا  
 مقدرا فلا يعطى شيئا واذا اوضع العمل ميتا بعد الموقوف به حقوق

من الورثة وكأنه لم يكن . مسألة خلف امته حاملا واخا شقيقا  
 فلا يعطى الاخ شيئا مادام الحمل وبعد الوضع لا يخفى الحكم واذا  
 خلف ابنا وزوجة حاملا فتعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الابن  
 شيئا حتى تضع واذا خلف من زوجة حاملا وابوين فالأمر في  
 حق الزوج والأبوين ان يكون الحمل عددا من الأناث فتعطى  
 الزوجة ثمنها عايلا والأب سند ساعايلا والام سد ساعايلا  
 فهي من اربعة وعشرين وتعول لسبعة وعشرين فيدفع  
 للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب  
 كذلك ويوقف ستة عشر واما حكم ما اذا مات متوارثان  
 بخرق او هدم او نحوهما كحريق او في غربة او معا وجهل  
 اسبتهما فلا يتوارثان ومال كل منهما لباقي ورثته -  
 باب في الرد وهو ضد العول والرد زيادة في انصباء  
 الورثة ونقصان في السهام فاذا لم يكن احد من الزوجين  
 وكان من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا فلها المال فرضا  
 وردا او كان صنفا واحدا كالجذات فاصل المسالة عددهم  
 كالعصبة او كان صنفين فاكثر جمعت فرضهم من أصل  
 المسالة لتلك الفروض فالجتمع منها اصل مسالة الرد واسقط  
 الباقي وجميع مسايل الرد التي ليس فيها احد الزوجين من  
 ستة مثال ام واخ لام اصلها من ستة للام ثلث سهمان وللأخ  
 سند من سهم فالجتمع ثلاثة والباقي ثلاثة فاسقطها ترجع

مسألة الرد من ثلاثة وان كان في الورثة احد الزوجين فخذ  
له فرضه من مخرج الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة  
او ثمانية واقسم الباقي على مسألة اهل الرد فان كان شخصاً  
واحداً او صنفاً واحداً فاصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية  
وان كان اكثر من صنف فاعرض على مسألته الباقي من مخرج فرض  
الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد  
مثال زوجة وام وولداها مسألة الزوجية من اربعة نكاحات  
سهم والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للامسهم وولديها  
سهمان وان لم ينقسم على مسألة الرد ضربت مسألة الرد في  
مسألة الزوجية فمابغ صحتا منه قال الشنشوري فاصول  
مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية  
اصول اثنان كجدة واخ لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها  
واربعة كبنت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام  
وشقيقة وثمانية كن زوجة وبنت وستة عشر كن زوجة  
وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثون كن زوجة وبنت  
وبنت ابن واربعون كن زوجة وبنت وبنت ابن و...  
**باب في حكم ذوي الارحام وهم كل قريب غير من**  
**تقدم من المجمع على توريتهم وهم احد عشر صنفاً وترجع**  
**بالاختصاص الى اربعة اصناف الاول من ينتقى الى الميت وهم**  
**اولاد البنات واولاد بنات الابن الثاني من ينتقى اليهم الميت**

وهم الاجداد والمجدات الساقطون وان علوا الثالث من ينتمي  
 الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة ومن  
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي الى اجداد الميت وجدان<sup>ته</sup>  
 وهم العمومة للام والعمات مطلقا والمخولة مطلقا وان  
 تباعدوا واولادهم وان نزلوا ولا خلاف عند من ورث  
 دوي الارحام ان من انفرد من هؤلاء الاصناف حاز جميع  
 المال واما يظهر الاختلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذاهب  
 والاصح منها عند ائمتنا مذهب اهل التنزيل والحاصل انه  
 ينزل كل منهم منزلة من يدلي به وهو اول وارث<sup>ته</sup>  
 بالفرض او التعصيب ما يلي دوي الارحام الا الاخوال والخال<sup>ته</sup>  
 فمنزلة الام والالا عمات للام والعمات فمنزلة الاب فحينئذ  
 فمن سبق قدم مطلقا واخذ المال فان استووا في السبق  
 الى الوارث قدر كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال  
 او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم قال الوفاء ي وبعد هذا  
 التنزيل لنا انظار ثلاثة فننظر اولها في دوي الارحام هل  
 سبق بعضهم الى الوارث اولا ثم ننظر بين الورثة بمراتب  
 العجب بتقدير حياتهم ثم ننظر بين دوي الارحام بذلك  
 ايضا وتوضحه انه ان سبق بعض دوي الارحام الى الوارث  
 خص بالمال ان كان شخصا واحدا فان كان هذا البعض<sup>ثلاثة</sup>  
 قسم المال بينهم على حسب ما ياخذونه من تركة الوارث لو كان



هو الميت عصوية وفرضاً وجباً فيجب الخال الشقيق الخال لاب قال في  
 الروض وشرحه لأنها الخوان لأم المدلى بها والأخ الشقيق فيجب الأم  
 لاب ويجب ابوالأم الخال لأنهما ينزلان منزلة الأم وهما لها باب وأخ ولاب  
 فيجب الأخ وإن كانا يرثون بالعصوية اقتسموا نصيبه للأنثى من  
 حظ الأنثيين أو بالفرض اقتسموه على حسب فرضهم منه وليست ثلثي  
 من ذلك مسالتان كما سيأتي فالأقرب للوارث يسقط إلا بعد سواء اتحد  
 صنفهما أو اختلف انتهى. وقال في الفصول وشرحها للسبط ودمه  
 التنزيل على ما ذكرنا فنظر في الوارثة المدلى بهم لو قدر اجتماعهم أن كانوا  
 يرثون كلهم ورث المدلون بهم كما مثلنا وكما لو خلف أباً أما وثلاثة  
 بنى اخوات متفرقات ثلاثة ذل وأما وثلاث اخوات متفرقات فلهن الثلث  
 الشقيقة للنصف ونحو واحد من الباقيين السدس وبهم من سبعة  
 وإن يجب بعضهم ببعض جري الحكم كذلك في ذوى الأرحام المدلين  
 بالوارثة فمن ادعى بن ارث ورث ومن ادعى محجوب محجب فلو خلف بنت  
 بنت وابن أخ لأم فكانه مات عن بنت وأخ لأم فالمال كله لبنت البنت  
 فرضاً ويرد أكاسها ولا شيء لابن الأخ من الأم لأن أباه محجوب بأبها وابن  
 خلف ابن بنت وأولاد اخوات متفرقات كان لابن البنت النصف وأولاد  
 الشقيقة الباقي بقسمونه بحسب ميراثهم من أمهم ولا شيء لأولاد الأخت  
 للأم لسقوط أمهم بالبنت ولا شيء لأولاد الأخت للاب إنما السقوط  
 أمهم بالشقيقة مع البنت فإذا علمت أن من انفرد بوارث انفرد بنصيبه  
 منه والأقسام النصيب بين المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان  
 ذلك الوارث هو الميت ويستثنى من ذلك مسالتان الأولى أن  
 أولاد الأم ينزلون منزلة ولد الأم يرثون نصيبه بلسوية  
 هذه، والثانية لو قدرنا أن ولد الأم هو الميت وخلف أولاداً ذكوراً

وانا نأ يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . والثانية ان  
 الاخوال والمخالات من الام يزلون منزلة الام ويوثون نصيبها  
 بنصيبهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام وخلفتهم  
 كان ميراثها واخواتها لام ولا تفضل بينهم ...

ادب - في تسمية التركات وهي الثمرة المصودة بالذات . اعلم ان  
 نسب الميراث يورث من التركة الى التركة كنسبة سهامهم من المسئلة  
 اليها لان المسالة ميراث التركة فالمسالة مقام المال الموروث وسهام  
 كل وارث من المسالة مقام حصته من الموروث ففي مسالة الميراث  
 وهي ام وزوج واخت شقيقة اولاد اصلها ستة وتقول بمثل  
 ثمانية ثمانية لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان لو تركت  
 زوجة امينة سنين دينارا وارثان فسميت على الورثة فنسبة حظ  
 الزوج والاخت والام من الستين اليها كنسبة سهامه الى الثلث  
 الذي هو الميراث فانسب سهام كل وارث الى المسئلة وخذ من  
 التركة وهي المثلثون بتلك النسبة فالمرحومة عن نصيبه من التركة  
 فسهام الام في الميراث ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة عشر  
 دينارا وسهام الزوج ثلاثة اثمانها فله ثلاثة اثمان الستين  
 دينار اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا والاخت مثله  
 اثنان وعشرون دينارا ونصف دينارا . قال العلامة سبط  
 السريدي في شرحه على الرحية ان التركة اذا كانت من الامور  
 المعادودات المتساويات قدرها بقيمة كالنهر والدرناير فيها  
 طرق منها ان تصرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقس  
 الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة وام  
 وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثنا عشر للزوجة ثمانية وللأمة

وللعلم خمسة فاضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم المحاصل وهو  
ثلاثمائة على المسألة يخرج لها خمسة وعشرون ديناراً واضرب للام  
اربعتها في المائة واقسم المحاصل اربعمائة على المسألة يخرج لها ثلاثة  
وثلاثون ديناراً وثلاث دينار واضرب للعلم خمسة في المائة واقسم  
المحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون ديناراً  
وثلاثان ومنها ان تقسم التركة على المسألة وتضرب الخارج في سهام  
كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال المذكور اقسم المائة على المسألة  
وهي اثناعشر يخرج ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة  
الام وخمسة العلم يحصل لكل ما ذكرناه . ومنها ان تنسب سهام  
كل وارث من المسألة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالزوجة  
حصته فنسبت ثلاثة الزوجة الى المسألة اربعمائة فخذ لها اربعمائة  
المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث  
فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العلم اربع  
وسدس فخذ اربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر  
وثلاثين وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت  
اجزاء متصلة او متفصلة متساوية القيمة او مختلفتها انتهى .. هذا

ما يسر الله املاه وارحوا من الله القبول ومن اهل

العلم اصلاح الخطا وابداله بالصواب والله

ولي المؤمنين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه

قال

تم وبالحير عم انشاء الله رب العالمين هـ